

## مسائل "الحال" عند ابن جنّي في كتابه "التنبيه على شرح مشكلات الحماسة" (دراسة نحويّة تحليليّة)

**Idrees Alafe Muhammad Hashim**

جامعة الملك سعود – قسم اللّغة العربيّة وآدابها

[omolade.salaam393@gmail.com](mailto:omolade.salaam393@gmail.com)

### الملخص

تناول هذا البحث خمس مسائل نحويّة في الحال نبتّه إليها ابن جنّي في كتابه "التنبيه على شرح مشكلات الحماسة"، بدراستها دراسة تحويّة تحليليّة. والحال باب من أبواب النّحو التي حظيت باهتمام علماء العربية القدماء والمتأخّرين. ولما كان لابن جنّي من إسهامات جليّة وبصمات واضحة في مجالات علوم اللّغة المتشعبة، قامت هذه الدّراسة بتتبّع مسائل الحال التي تعرّض لها في هذا الكتاب؛ لإبراز نوعاً من إبداعاته أو ملكاته اللّغويّة، ولا سيما مدى تبخّره في جانب النّحو، وناقشت آراءه فيه بالتّحليل - إثر عرض تعليقاته على كلّ بيت من أبيات الحماسة التي فيها مسائل الحال - مناقشة علميّة في ضوء أقواله في كتبه الأخرى، وتقصّي آراء النّحويّين على اختلاف مذاهبهم، لاكتشاف من يُوافقهم منهم على آرائه، ومن يخالفه منهم عليها حول هذه المسائل.

الكلمات المفتاحية: ابن جنّي، الحال، التنبيه.

### Abstract

This research deals with five grammatical issues in the case that Ibn Jinni drew attention to in his book "Al-Tanbih ala Sharh Mushkil Al-Hamasa", by studying them in a syntactic and analytical study. The case is a chapter of grammar that received the attention of ancient and modern Arabic scholars. Since Ibn Jinni had clear contributions and clear fingerprints in the diverse fields of linguistic sciences, this study followed the case issues that he addressed in this book; to highlight a kind of his creativity or linguistic talents, especially the extent of his immersion in the aspect of grammar, and discussed his opinions in it analytically - after presenting his comments on each verse of Al-Hamasa that contains case issues - a scientific discussion in light of his statements in his other books, and investigating the opinions of grammarians of

different schools of thought, to discover who among them agrees with him on his opinions, and who among them disagrees with him on these issues.

**Keywords:** *Ibn Jinni, status, alert.*

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه خاتم الأنبياء والمرسلين محمد بن عبد الله، وعلى آله وأصحابه الكرام، وبعد:

لقد عُني العلماء قديماً وحديثاً بدراسة القضايا النحوية عبر العصور في مجالاتها المتشعبة، وما زالت تُدرّس، إذ لم يُعدّ القول بأن علم النحو علم نضج وما احترق<sup>(١)</sup>، قولاً علمياً دقيقاً، لما كان لعلم النحو من مكانة سامية، وأهمية فُصوى بين العلوم، في بناء الكلام العربي، وقواعده الكلية، وتركيبه الأسلوبى، ولما يميّز به في الكشف عن بواطن المفردات وحدودها الإعرابية والدلالية، وجدارته بصون اللغة العربية وحمايتها من الفساد واللحن والتّحريف.

وكان لإمام العربية الأملعيّ الفدّ - عن قرنه الرابع الهجريّ - أبي الفتح عثمان ابن جنيّ حظّ وفير في غزير إسهاماته في هذا المجال، ذلك بفضل ما أُهِمّ من تمكّن من فنون علوم العربية.

ولما كان ديوان الحماسة لأبي تمام مصدراً من المصادر الشعريّة العربية التي يُتّجّج به في معرفة العربية الفصحى الصّحيحة من غيرها، قام ابن جنيّ بمحاولة جادّة في تفسير ما أشكل فيه من المسائل النحوية، لبيان إعرابها، وما يلحق به من اشتقاق، وما إلى ذلك، منبّهاً على ما فيه من القضايا اللازمة التي قد تُخَيّر بها العقول في إدراكها، وتُهميم بها الأذهان في تحليلها ونقدّها، والكشف عن أصلاتها التأويلية، ومعانيها الاشتقاقية. وذلك ما عبّر عنها بأنّها ظاهر الإشكال، تُشاقُّ النفس إلى كشفه، والبحث عنه، وساذج الظاهر، تُريك صفحته أن لا شيء فيه، ومن تحته أغراض ودفائن، إذا تجلّت لك راعنك، وارزدهتكَ<sup>(٢)</sup>.

## منهجية البحث

وتقتضي طبيعة هذه الدراسة اتباع المنهج الوصفيّ الاستقرائيّ والتحليليّ الذي يسمح لي بتتبّع تلك المسائل من مظاهرها وجمعها، ثمّ القيام بوصفها ومناقشتها نحوياً، وذلك باستقراء أقواله في أمّهات

(١) يُنظَر: بدر الدّين الزركشي، "المنثور في القواعد الفقهيّة"، تحقيق: د. تيسير فائق أحمد محمود، وزارة الأوقاف الكويتية، (طبعة شركة الكويت للصحافة)، (ط ٢: ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م)، ج ١/٧٢.

(٢) يُنظَر: ابن جنيّ، "التنبيه على شرح مشكلات الحماسة"، تحقيق: أ.د. حسن محمود هنداي، ص ٦.

كتبه الأخرى، واستقصاء آراء العلماء ممن وافقوه أو خالفوه حول المسائل، ثمّ التّرجيح للآراء في غضون بيان رأيي فيها ما أمكن ذلك.

### خطة البحث:

وقد استوى البحث على مقدّمة وتمهيد، وفيه ترجمة موجزة عن ابن جنيّ، وتعريف بكتاب "التّبيه"، وتعريف بالحال، ثمّ مسائل البحث جمعاً ودراسةً، وتلتهما الخاتمة، وفيها أبرز النتائج والتوصيات وثبت المصادر والمراجع.

### الدّراسات السابقة:

١- مسائل الإبدال في كتاب "التّبيه على شرح مشكلات الحماسة" لابن جنيّ، الباحث: سلمان عليّ العمري، بحث منشور في موقع: المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، العدد الثالث - المجلد الرابع، سبتمبر ٢٠١٨م.

٢- منهج ابن جنيّ في كتابه "التّبيه على شرح مشكلات الحماسة" لابن جنيّ، الباحث: مجاهد عبد الكريم، بحث منشور في موقع: درا المنظومة، الرّواد في قواعد المعلومات العربيّة ٢٠٢٠م.

٣- آراء أبي عليّ الفارسي الصّرفيّة في كتاب "التّبيه على شرح مشكلات الحماسة" لابن جنيّ، إعداد: أ.د. خولة محمود فيصل - م.د. فيحاء قحطان ممدوح، بحث منشور في موقع: مجلّة جامعة تكريت للعلوم الإنسانيّة، المجلد (٢٣) العدد (٦) حزيران ٢٠١٦م.

٤- مُشكِل الإعراب بين الصّناعة والمعنى في كتاب "التّبيه" لابن جنيّ، بحث مقدّم لنيل درجة ماجستير الآداب في الدّراسات اللّغويّة، إعداد الطالبة: سُها بنت إبراهيم بن سليمان الدّهام، جامعة القصيم، ١٤٣٨هـ.

٥- المصادر في كتاب التّبيه على شرح مشكلات الحماسة" لابن جنيّ: دراسة صرفيّة، الباحث: سعد عليّ رشيد علاوي، بحث منشور في: مجلّة جامعة تكريت للعلوم الإنسانيّة، المجلد (٢٥) العدد (١) كانون الثّاني (١) ٢٠١٨م - ربيع الثّاني ١٤٣٩هـ.

٦ - المعنى وتعدّد التّوجيه النّحويّ: دراسة في كتاب شرح مشكلات الحماسة لابن جنيّ، إعداد الطالب: منصور بن صلاح بن رويجح الرّحيلي، رسالة علميّة لنيل درجة الماجستير في تخصّص النّحو والصّرف، جامعة أمّ القُرى، ١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م.

٧ - النحو والصرف في شروح حماسة أبي تمام، للباحثة رندة محمد العمري، أصل هذا الكتاب أطروحة علمية مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، بقسم اللغة العربية وآدابها، جامعة دمشق، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م. وقد تناولت هذه الدراسات كلها بعض المسائل النحوية والصرفية في كتاب "التنبيه"، ولم تكن مسائل الحال التي قمت بدراستها ومناقشتها من ضمنها.

### التمهيد:

#### ترجمة موجزة عن ابن جني:

هو عثمان بن جني أبو الفتح الموصلية اللغوي، وأبوه جني كان عبداً رومياً مملوكاً لسليمان ابن فهد بن أحمد الأزدي الموصلية<sup>(١)</sup>. وذكر أن أمه كانت جارية رومية<sup>(٢)</sup>. ويكنى بأبي الفتح، ويُلَقَّب بابن جني، لكن على الرغم من أن ابن جني يُكنى بأبي الفتح، إلا أنه لم نره يُسمَّى أحداً من أولاده بهذا الاسم، والمرجح عند بعضهم أن هذه الكنية مصطنعة، وكان يُكنى بها قبل أن يُرزق بالأولاد<sup>(٣)</sup>.

وُلِدَ في الموصل ونشأ فيها، وكان في تاريخ ولادته اختلاف بين المؤرخين، إذ ذهب بعضهم إلى أنه وُلِدَ قبل الثلاثين وثلاثمئة، أي: سنة إحدى وعشرين وثلاثمئة الهجرية (٣٢١هـ)، والآخر إلى أنه في سنة اثنتين وعشرين وثلاثمئة الهجرية (٣٢٢هـ)، ورأى فريق أن مولده كان في سنة عشرين وثلاثمئة الهجرية

(١) يُنظر: الخطيب البغدادي، "تاريخ بغداد"، تحقيق: د. بشار عواد معروف، بيروت، دار العرب الإسلامي، (ط١: ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م)، ج ١٣/٢٠٥. وأبو البركات الأنباري، "نزهة الألباء في طبقات الأدباء"، تحقيق: إبراهيم السامرائي، الزرقاء - الأردن، مكتبة المنار، (ط٣: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م)، ص ٢٤٤. وابن الجوزي، "المنتظم في تاريخ الأمم والملوك"، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، (ط١: ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م)، ج ١٥/٣٤. والقفطي، "إنباه التواة على أنباه النحاة"، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار الفكر العربي، وبيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، (ط١: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٢م)، ج ٢/٣٣٥. وياقوت الحموي، "معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب"، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دار الغرب الإسلامي، (ط١: ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م)، ج ٤/١٥٨٥. وابن خلكان، "وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان"، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دار صادر، (ط٣: ١٩٠٠م)، ج ٣/٢٤٦.

(٢) يُنظر: آدم متر، "الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري أو عصر النهضة في الإسلام"، ترجمة: محمد عبد الهادي أبو زيد، بيروت - لبنان، دار الكتاب العربي، (ط٥: د.ت)، ج ١/٤٣٧.

(٣) يُنظر: حسام النعيمي، "الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني"، بيروت، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام - الجمهورية العراقية، طباعة: دار الطليعة، (ط: ١٩٨٠م)، ص ١٣.

(٣٢٠هـ)، وغير ذلك من الآراء<sup>(١)</sup>. ولعلّ أوفق الأقوال قول القائلين بأنه وُلِدَ بين سنتي إحدى وعشرين وثلاثمائة (٣٢١هـ)، واثنين وعشرين وثلاثمائة الهجريين (٣٢٢هـ)؛ لمقابلتهم بين هاتين السنتين وبين السنة (٣٣٧هـ) التي اجتاز به شيخه أبو عليّ الفارسي - وهو متصدّر في تدريس النحو في مسجد الموصل - ليكتشفوا أنّه يقتضي أن يكون ابن جتّي وقتئذٍ في الخامسة عشرة من عمره، حيث إنّها سنّ ملائمة لمقابلة الشيخ له، ومناسبة كذلك لاحتمالية تكلف نظيره بمهمة التدريس<sup>(٢)</sup>.

وترعرع في الموصل التي هي مسقط رأسه، وفيها تلقى مبادئ العلوم من مشايخها وعلمائها، وهو يافع، حتّى التحق بأبي عليّ الفارسي في بغداد، ولازمه سنوات عديدة، وهو في صحبة أستاذه ينتقل بين الموصل والشّام وحلب وواسط وبغداد تابعًا لإيّاه في جميع أسفاره؛ لتعلّم إلى أن أحكم العربيّة، وأُذِن له بنبوغ في فنون العلم<sup>(٣)</sup>.

ودرس على مجموعة من العلماء - غير شيخه أبي عليّ الفارسيّ النّحويّ - وأخذ عنهم علوم اللّغة بشعابها، والروايات والقراءات، وقد حكى عنه ياقوت الحموي ذلك بقوله: "... جميع رواياتي ممّا سمعته من شيوخي - رحمهم الله - وقرأته عليهم بالعراق والموصل والشّام وغير هذه البلاد التي أتيتها وأقمت بها..."<sup>(٤)</sup>.

### التّعريف بكتاب "التّنبية":

(١) يُنظَر: ابن النّسب، "الفهرست"، تحقيق: إبراهيم رمضان، بيروت - لبنان، دار المعرفة (ط٢: ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م)، ص ١١٥. وياقوت الحموي، "معجم الأدباء"، ج٤/١٥٨٥. والجلال السيوطي، "بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة"، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، لبنان - صيدا، المكتبة العصرية، ج٢/١٣٢. وانتصار عثمان إبراهيم، "الفضايا الصّوتيّة والدلاليّة في كتاب المحتسب لابن جتّي: دراسة وصفية وتحليليّة في ضوء علم اللّغة الحديث"، رسالة مقدّمة للحصول على درجة الدكّتوراه في علم اللّغة، كلية اللّغة العربيّة، قسم الدّراسات النّحويّة واللّغويّة - جامعة أم درمان الإسلاميّة، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م، ص ١٧ - ١٨.

(٢) يُنظَر: ابن جتّي، "المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها"، تحقيق: عليّ التّجدي ناصف، وآخرين، دار سزكين للطباعة والنّشر، (ط٢: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م)، مقدّمة المحقّق: ج١/٦.

(٣) يُنظَر: أبو البركات الأنباري، "نزهة الألباء في طبقات الأدباء"، ص ٢٤٥. وياقوت الحموي، "معجم الأدباء..."، ج٤/١٥٨٩، و١٥٩٤. والقفطي، "إنباه الرّواة على أنباه النّحاة"، ج٢/٣٣٦، و٣٤٠. وابن خلكان، "وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان"، ج٣/٢٤٦. والدّهبي، "تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام"، تحقيق: عمر عبد السّلام التّدمري، بيروت، دار الكتاب العربيّ، (ط٢: ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م)، ج٢٧/٢٧٠. والفيزوآبادي، "البلغة في تراجم أئمة النّحو واللّغة"، دار سعد الدّين للطباعة والنّشر والتّوزيع، (ط١: ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م)، ص ١٩٤. والسيوطي، "بغية الوعاة"، ج٢/١٣٢.

(١) ياقوت الحموي، "معجم الأدباء"، ج٤/١٥٩٩.

إنّ هذا الكتاب أصالة من ((ديوان الحماسة)) لأبي تمام (المتوفى ٢٣١هـ)، وذلك بقيام صاحبه ابن جنيّ بخدمة جلييلة له، ولا عجب في ذلك، إذ يُعدّ ديوان الحماسة مصدرًا أساسًا - من الاختيارات الشعريّة العربيّة - نال ثقة اللّغويين في الاستشهاد والاحتجاج به، الأمر الذي جعل التّفاد والدارسين والمصنّفين في الأدب يُولّون أشدّ اهتمامهم بتفسير المستغلق منها وبيانه بأجّاهات وأساليب متشعبة، فوجد ما لا يقلّ عن واحد وأربعين شرحًا لها. وقد تميّز هذا الشرح لأبي الفتح ابن جنيّ (رحمه الله) واشتهر بأنّه سلك فيه أسلوبًا مغايرًا لمن سلفه من الشّراح، حيث اشتغلوا بشرح ما في الحماسة من أخبار، أو تفسير شيء من معانيها فحسب، بل أبدع في ذلك بميله إلى تبسيط ما فيها من صنعة إعراب، أو اشتقاق، أو تصريف، أو عروض، أو قواف، أي أنّه ينهج في شرحها منهجًا لغويًا يوضّح ما استغلق - في أبياتها - من الجوانب الصّوتية والصّرفية والنحوية.

### نتائج البحث ومناقشتها

#### التعريف بالحال:

ذكر ابن جنيّ في اللّمع أنّ الحال هي: «... وصف هيئة الفاعل، أو المفعول به، وأما لفظها فإنّها نكرة تأتي بعد معرفة قد تمّ عليها الكلام، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى»<sup>(١)</sup>. وبين فيه أنّ العامل فيها على ضربين متصرف وغير متصرف<sup>(٢)</sup>، فإذا كان العامل متصرفًا جاز تقديم الحال عليه، تقول: جاء زَيْدٌ رَاكِبًا، وجاء رَاكِبًا زَيْدٌ، وراكبًا جاء زَيْدٌ، أمّا إذا كان العامل غير متصرف فلا يجوز تقديم الحال عليه، تقول: هَذَا زَيْدٌ قَائِمًا، فتنصب قائمًا على الحال بما في هذا من معنى الفعل، لأنّ (ها) للتّنبية، و(ذَا) للإشارة، فكأنك قلت: أُنْبِئْهُ عَلَيْهِ قَائِمًا، وَأُشِيرُ إِلَيْهِ قَائِمًا، حيث لم يجز أن تقول: قَائِمًا هَذَا زَيْدٌ؛ لأنّ (هذا) غير متصرف<sup>(٣)</sup>.

#### سائل الحال:

وفيما يأتي فصل القول في مسائل ((الحال)) التي تبه إليها ابن جنيّ في "التنبية":

#### المسألة الأولى: مجيء الحال مقدرة [محدوفة]

(١) ابن جنيّ، "اللّمع في العربية"، ص ٦٢.

(٢) أطلق عليه أبو عليّ الفارسي (متنقل، وغير متنقل)، يُنظر: "الإيضاح العضيدي"، ص ٢٠٢.

(٣) يُنظر: ابن جنيّ، "اللّمع في العربية"، ص ٦٢-٦٣، (بتصرف).

[الكامل]

تبه ابن جني على ذلك في التنبية في قول الشاعر<sup>(١)</sup> (٢):

أَلْبَسْتُهُ أَكْفَانَهُ \* وَخُلِقْتُ يَوْمَ خُلِقْتُ جَلْدًا

وقال: "فهو على تصوّر حال الجلد وقت الولادة، وهذا كقول الله سبحانه: ﴿خَلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾<sup>(٣)</sup>، أي: معتقداً خلودهم فيها ما دامت السموات والأرض، وعليه مسألة الكتاب «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِدًا بِهِ عَدًّا» أي: مُقَدَّرًا في هذا الوقت صيده به عَدًّا<sup>(٤)</sup>.

ذهب ابن جني إلى أنّ الحال، في هذا البيت، أتت مقدّرة بعد العامل والمعمول له اللدّين هما «خُلِقْتُ»، حيث يرى أنّ الشاعر على تصوّر حال الجلد وقت الولادة، فيأتي التقدير في قوله: «وُخِلِقْتُ يَوْمَ خُلِقْتُ جَلْدًا»، أي: خُلِقْتُ مُقَدَّرًا فِيّ الْجِلْدُ فِيمَا بَعْدُ<sup>(٥)</sup>، وقد استحال أبو الفتح مجيء تقديرها [الحال] بـ «مُقَدَّرًا فِيّ الْجِلْدُ يَوْمَ خُلِقْتُ»، كما هو في ظاهر البيت ودلالته البيّنة، بقوله: «لا أنّه يوم خُلِقَ كان جَلْدًا، هذا محال»<sup>(٦)</sup>، وإذا كان الأمر كذلك فيكون الأصل أن يقول الشاعر: خُلِقْتُ يَوْمَ خُلِقْتُ مُقَدَّرًا فِيّ الْجِلْدُ فِيمَا بَعْدُ، لكنّه اختصر فأضمر الحال، وأعطى (جَلْدًا) حركتها للمجاورة، فانصب بانتصاب الحال الحقيقية المقدّرة، "لأنّ الحال عبارة عن هيئة الفاعل، أو المفعول عند إسناد الأمر إليه"<sup>(٧)</sup>، ومن المحال فعلاً أن يكون الإنسان مجبولاً عليه الجلد حين خُلِقَ أو وُلِدَ، فيتحلّى به في وقته، وإتّما يحصل له ذلك فيما بعد حسبما قُدِّرَ عليه. وعلى هذا المذهب يكون عليه سيبويه في نحو قول القائل: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِدًا بِهِ عَدًّا، حيث يرى أنّ «صَائِدًا» ينتصب على الحال المقدّرة؛ لأنّه ليس من باب الابتداء، ولا شبيهه به، ويقول: «فالنصب على حاله، لأنّ هذا ليس بابتداء، ولا

١) نسبه البحترى إلى عمرو بن معدّي كرب، لكن برواية: «أَلْبَسْتُهُ أَنْوَابَهُ...»، "الحماسة"، تحقيق: د. محمد إبراهيم حور - أحمد محمد عبيد، الإمارات العربيّة المتّحدة، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي، (بدون طبعة: ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م)، ص ٢٦٩.

٢) ابن جني، "التنبية على شرح مشكلات الحماسة"، ص ٩١.

٣) سورة هود، الآية: ١٠٧.

٤) ابن جني، "التنبية على شرح مشكلات الحماسة"، ص ٩١.

٥) ابن جني، "التنبية على شرح مشكلات الحماسة"، ص ٩١-٩٢.

٦) ابن جني، "التنبية على شرح مشكلات الحماسة"، ص ٩١.

٧) يُنظَر: ابن الأثير، أبو السعادات، "البديع في علم العربية"، ج ١/١٩٣.

يُشبهه: فِيهَا عَبْدُ اللَّهِ قَائِمٌ عَدَا؛ لَأَنَّ الظُّرُوفَ تُلغى حَتَّى يَكُونَ المتكَلِّم كَأَنَّهُ لم يذَكَرْهَا فِي هَذَا المَوْضِع<sup>(١)</sup>. ورأى ابن السراج أَنَّ التَّقْدِيرَ والتَّأْوِيلَ فِي قَوْلِهِ: "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِدًا بِهِ عَدَا" هُوَ: "مُقَدَّرًا الصَّيْدَ فِيهِ عَدَا، ذَاهِبًا إِلَى أَنَّهُ لَوْلَا هَذَا التَّقْدِيرَ والتَّأْوِيلَ مَا جَازَ هَذَا الكَلَامَ"<sup>(٢)</sup>. أمَّا تَقْدِيرُهُ عِنْدَ ابْنِ جَنِّي فَهُوَ: "مُقَدَّرًا فِي هَذَا الوَقْتِ صَيْدُهُ بِهِ عَدَا"<sup>(٣)</sup>، وَكَذَلِكَ الوَضْعُ فِي نَسْبِ «جَلْدًا» فِي البَيْتِ، عَلَى صُورَةِ الحَالِ المُقَدَّرَةِ، إِذْ إِنَّهُ كَذَلِكَ، لَيْسَ مِنْ بَابِ الِابْتِدَاءِ، وَلَا شَبِيهَ بِهِ، لِذَلِكَ يَكُونُ التَّقْدِيرُ عِنْدَ ابْنِ جَنِّي عَلَى تَصَوُّرِ حَالِ الجَلْدِ الَّتِي اكْتَسَبَهَا الشَّاعِرُ بَعْدَ الوِلَادَةِ (إِنْ صَحَّ التَّعْبِيرُ أَيْضًا)، أَي: خُلِقْتُ مُقَدَّرًا فِي الجَلْدِ فِيمَا بَعْدُ<sup>(٤)</sup>.

ونظير هذا ما نبه عليه في قول الشاعر<sup>(٥)</sup>:

[الطويل]

فوالله ما فارقنكم عن كساحةٍ \* ولا طيبٍ نفسٍ عنكم آخر الدهر

حيث رأى ابن جني أنه مثل تلك المسألة التي ناقشها سيويه في الكتاب والتي هي: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِدًا بِهِ عَدَا»، وكقول الله سبحانه: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾<sup>(٦)</sup>، أَي: مُقَدَّرًا خُلُودَهُمْ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ<sup>(٧)</sup>، زَاعِمًا أَنَّ لَفْظَ «آخِرٍ» فِي البَيْتِ الشَّعْرِيِّ، نَظِيرُ المَسْأَلَةِ نَفْسِهَا، أَي: أَنَّهُ انْتَصَبَ بِانْتِصَابِ الحَالِ الحَقِيقِيَّةِ المُقَدَّرَةِ المُتَّصِلَةِ بِالْعَامِلِ الَّذِي قَبْهَا، وَيَكُونُ تَقْدِيرُهَا فِي ذَلِكَ: مُقَدَّرًا آخِرَ الدَّهْرِ<sup>(٨)</sup>، وَكَأَنَّ الشَّاعِرَ يَقُولُ: وَلَا طِيبَ نَفْسٍ عَنكُمْ مُقَدَّرًا آخِرَ الدَّهْرِ، لِأَنَّهُ كَذَلِكَ لَيْسَ مِنْ بَابِ الِابْتِدَاءِ، وَلَا شَبِيهَ بِهِ كَمَا سَبَقَ عِنْدَ سَيَوِيهِ.

(١) سيويه، "الكتاب"، ج ٢/٥٢.

(٢) يُنظَرُ: ابن السراج، "الأصول في النحو"، ج ٢/٣٨، و ٢٦٨.

(٣) ابن جني، "التنبيه على شرح مشكلات الحماسة"، ص ٩١.

(٤) ابن جني، "التنبيه على شرح مشكلات الحماسة"، ص ٩١-٩٢.

(٥) والشاعر هو: طَرَفَةُ الجَدِيمِيِّ جَدِيمِيِّ عَبَسَ، وَيُقَالُ: الجَدِيمِيُّ، يُنظَرُ: ابن جني، "التنبيه على شرح مشكلات الحماسة"، ص ١٧١.

(٦) سورة هود، الآية: ١٠٧.

(٧) ابن جني، "التنبيه على شرح مشكلات الحماسة"، ص ١٧١.

(٨) ابن جني، "التنبيه على شرح مشكلات الحماسة"، ص ١٧١.

## المسألة الثانية: حذف عامل الحال أو إضماره:

وقد نبه ابن جني على هذه في قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

[الطويل]

لَعَمْرِي لَقَدْ نَادَى بِأَرْفَعِ صَوْتِهِ \* نَعِي حِيَّيَّ أَنْ فَارِسَكُمْ هَوَى  
أَجَلْ، صَادِقًا وَالْقَائِلِ الْفَاعِلِ الَّذِي \* إِذَا قَالَ قَوْلًا أَنْبَطَ الْمَاءَ فِي الثَّرَى

وقال: "صادقًا: حال من الفاعل في فعل محذوف، أي: نَعَمْ، قُلْتُ صَادِقًا، ونصب الفاعل عطفاً على فارسكم، أي: أَنْ فَارِسَكُمْ والقائلِ الفاعل، وهذا مثل قولك: إِنَّ مُحِبَّكَ قد ورد، فتقول متبعاً لكلامك: نَعَمْ، شَاكِرَكَ وَالنَّاصِحَ لَكَ"<sup>(٢)</sup>.

ذهب ابن جني إلى أن لفظ «صَادِقًا» الوارد في البيت الثاني، أتى منتصباً على الحال من المعمول في عامل محذوف، تقديره: نَعَمْ، قُلْتُ صَادِقًا، أي: أَنْ الْفَعْلَ [العامل] المحذوف هنا هو [قُلْتُ]، وفيه كذلك الفاعل [المعمول] الذي اتصل به الحال، وذلك لما دلَّ عليه العامل فيه من معني. وهذا مذهب سيويه وجمهور النحويين، حيث قد أجازوا حذف عامل الحال في نظير هذه المسألة، وعليه سيويه في قوله تعالى: ﴿بَلَى قَدَرِينَ﴾<sup>(٣)</sup>، حيث يقول: "فهو على الفعل الذي أظهر، كأنه قال: بَلَى بَجْمَعِهَا قَادِرِينَ. حدثنا بذلك يونس"<sup>(٤)</sup>. قال أبو سعيد السيرافي: "وإنما قدرها سيويه بـ ((بجمعها)) لقوله تعالى قبله: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُجْمَعَ عِظَامُهُ﴾<sup>(٥)</sup>، بَلَى قَدَرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِيَ بَنَانَهُ﴾<sup>(٦)</sup>. وتسوية بنانه أن يضم بعضها إلى بعض ولا تكون متفرقة، والبنان: الأصابع<sup>(٦)</sup>. وكذلك الفراء في ذكره هذا المعنى، غير أنه "قدم قبله معنى آخر فيه وفي نظائره، وهو أن ينصبه بإضمار الفعل المذكور قبله وهو ((يَحْسَبُ))؛ كأنه قال: أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ يُجْمَعَ عِظَامُهُ، بَلَى فَلْيَحْسَبْنَا قَادِرِينَ"<sup>(٧)</sup>. أمّا الخليل فهو على خلاف

(١) والشاعر هو: سُؤَيْدُ الْمُرَائِدِ الْحَارِثِيُّ، ينظر: ابن جني، "التنبيه على شرح مشكلات الحماسة"، ص ٢٧٧.

(٢) ابن جني، "التنبيه على شرح مشكلات الحماسة"، ص ٢٧٧.

(٣) سورة القيامة، الآية: ٤.

(٤) سيويه، "الكتاب"، المصدر ج ١/٣٤٦.

(٥) سورة القيامة، الآيتان: ٣ - ٤.

(٦) أبو سعيد، السيرافي، "شرح كتاب سيويه"، ج ٢/٢٣٣.

(٧) أبو سعيد، السيرافي، "شرح كتاب سيويه"، ج ٢/٢٣٣.

ذلك في التقدير والتحليل، حيث رأى في قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ قَدَرِينَ﴾<sup>(١)</sup>، أنه من باب النَّصْب بالَصَّرْف، زَاعِمًا أَنَّ مَعْنَاهُ: بَلَىٰ نَقْدِرُ، أي: أنه صرف من الرَّفْع إلى النَّصْب<sup>(٢)</sup>؛ لتأكيد معنى الحال وإثباته. ثم قال: "وَقَالَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ مَعْنَىٰ بَلَىٰ كُنَّا قَادِرِينَ"<sup>(٣)</sup>. وكانَّ السِّيْرَافِي رَدَّ عَلَىٰ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: "وَقَالَ قَوْمٌ مِنَ النَّحْوِيِّينَ: إِنَّ "قَادِرِينَ" يَنْتَسِبُ لَوْقُوعِهِ مَوْجِعَ نَقْدِرُ، لِأَنَّ مَعْنَاهُ: بَلَىٰ نَقْدِرُ عَلَىٰ أَنْ نُسَوِّيَ بِنَاتِهِ، وَهَذَا بَاطِلٌ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ نَوَاصِبِ الْأَسْمِ وَقُوعِهِ مَوَاقِعَ الْفِعْلِ"<sup>(٤)</sup>.

وقد بدا اختلافهم جلياً في تقدير الحذف وتأويله حول المسألة، ولكن ذلك لا ينفى اتفاقهم على وجود حذف عامل الحال فيها بالضرورة. وكذلك الوضع فيما ذهب إليه أبو الفتح في نصب «صَادِقًا» على الحال من الفاعل في فعل محذوف، تقديره: نَعَمْ، قُلْتُ صَادِقًا. وذلك لأنَّ في الكلام ما يدلُّ على هذا الفعل المحذوف، أي: قد وُجِدَتْ في الكلام قَرِينَةُ الْحَالِ الدَّالَّةُ عَلَى الْفِعْلِ المحذوف، وأغنت الشاعِرَ عن اللَّفْظِ به، وتلك مفهومة في قوله في هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ، لما قال له المنادي المتحسّر: إِنَّ صَاحِبَكُمْ أَوْ فَارِسَكُمْ هُوَ، قال: أَجَلْ، أَنْتَ مُصَدِّقٌ، ثمَّ زاده ثناءً، فقال: وَإِنَّ الْقَائِلَ الْفَاعِلَ الَّذِي إِذَا قَالَ قَوْلًا أَنْبَطَ الْمَاءُ فِي الثَّرَى.

وهذا موضع من المواضع التي يُحْدَفُ فيها عامل الحال جوازاً، وإن كان الأصل في عامل الحال وغيرها، أن يكون مذكوراً؛ ليحقق الغرض منه، وهو إفادة معنى جديد، أو تقوية المعنى الموجود، وقد يحذف جوازاً أو وجوباً؛ لدواع تقتضي الحذف، كما تعرّضت لشرح بعضها أعلاه، ويستثنى من الحذف جوازاً: ما إذا كان العامل معنوياً، كالظرف والحارّ والمجرور، واسم الإشارة، وحرفي التّميّي والتّنبية إلخ، فلا يجوز حذف العامل فيها؛ لضعفه سواء فهم أم لم يفهم<sup>(٥)</sup>.

### المسألة الثالثة: تقديم الحال على صاحبها

(١) سورة القيامة، الآية: ٤.

(٢) يُنظَرُ: الخليل بن أحمد الفراهيدي، "الجملة في النحو"، تحقيق: د. فخر الدّين قباوة، (د.ن)، (ط٥: ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م)، ص٩٦.

(٣) الخليل بن أحمد الفراهيدي، "الجملة في النحو"، ص٩٦.

(٤) أبو سعيد، السّيْرَافِي، "شرح كتاب سيبويه"، ج٢/٢٣٣.

(٥) يُنظَرُ: ابن هشام، "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، حاشية المحقّق، د. يوسف الشّيخ محمّد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنّشر والتّوزيع، (د.ن)، (د.ت)، ج٢/٢٩٢، (بتصرّف).

تبه ابن جني على هذه في قول الشاعر<sup>(١)</sup>: [الطويل]

أَلَا إِنَّ خَيْرَ النَّاسِ حَيًّا وَمَيِّتًا \* أُسِيرُ تَقِيفٍ عِنْدَهُمْ<sup>(٢)</sup> فِي السَّلَاسِلِ

وقال: "لك في ((حَيًّا وَمَيِّتًا)) وجهان: إن شئت جعلته حالاً، كقولك: أَحْسَنُ النَّاسِ ضَاحِكًا زَيْدٌ، فتنصبه بـ ((خَيْرٍ)) كما تنصبه بـ ((أَحْسَنَ))، وهو حال من ((خَيْرٍ)) أو من الضمير الذي فيه. وأما ((عندهم)) ... ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في أسير، فتعلقه حينئذٍ بمحذوف أيضاً، فإذا فعلت هذا علقته به نفسه الظرف بعده الذي هو: في السلاسل، فلم تجعل فيه حينئذ ضميراً لأنه يتعلق بالظاهر الذي هو الظرف، ولكن يكون في الظرف الذي هو ((عندهم)) ضمير لتعلقه بالمحذوف. ويجوز أن يكون ((عندهم)) حالاً من نفس أسير، كقولك: لَأَنْتَ أَشَدُّ النَّاسِ قَائِلًا. ويجوز أن تجعل ((في السلاسل)) حالاً من ((أسير))، فتعلق به ((عندهم)). ويجوز أن تجعله حالاً من الضمير في ((أسير))، فيتعلق به أيضاً عندهم. ويجوز أيضاً أن تجعل ((عندهم)) حالاً من الضمير في قوله ((في السلاسل))، إن جعلته حالاً من الضمير في ((أسير))، أو من ((أسير)) أو خبر مبتدأ محذوف"<sup>(٣)</sup>.

درس ابن جني هذه المسألة دراسة متفحصة، حيث تعمق في تحليلها وتفسيرها وفق مذاهب النحويين في نظير هذه المسألة، وقد ذهب في استنباط الحال، في البيت، بأوجهها المتشعبة، فرأى في الوجه الإعرابي الأول منها: أن لفظي ((حَيًّا وَمَيِّتًا)) - وهو ما يهمني هنا - يجوز أن ينتصبا على الحال من عاملهما الذي هو ((خَيْرٍ)) المتقدم عليهما والمشبّه بالفعل الجامد غير المتصرف، وكان قد انتصب هو بـ ((إِنَّ)) حرف توكيد مشبّه بالفعل، وناصب المبتدأ اسماً له، مما يسوغ أن تتقدم الحال ويتأخر عليها صاحبها الذي هو ((أُسِيرُ تَقِيفٍ))، وهو في موضع رفع خبرٍ لاسم ((إِنَّ))، وهذا من باب تقديم الحال

(١) الشاعر: هو أبو الشُّعْبِ العَبْسِيُّ، وقاله في خالد بن عبد الله، القسري، ينظر: ابن جني، أبو الفتح، "التنبيه على شرح مشكلات الحماسة"، ٣١٥.

(٢) والذي أنبته كتاب "التنبيه على شرح مشكلات الحماسة" هو ((عندها))، أما كتب أخرى فقد أنبته: ((عندهم))، ذلك لأنَّ ((تَقِيفٍ)) اسم قبيلة.

(٣) ابن جني، أبو الفتح، "التنبيه على شرح مشكلات الحماسة"، ٣١٥-٣١٧.

على صاحبها، وقد أجاز جمهور النحويين ذلك، ولا يكاد يُرى منهم من يختلف في ذلك<sup>(١)</sup>، وكأنَّ الشاعر يقول: إِنَّ خَيْرَ النَّاسِ فِي حَالِي حَيَاتِهِ وَمَمَاتِهِ أَسِيرٌ تَقِيْفٍ.

**والوجه الإعرابي الثاني:** أنه ذهب إلى جواز انتصابهما على الحال من الضمير الذي في «خَيْرِ النَّاسِ»، تقديره: إِنَّ خَالِدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ حَيًّا وَمَيِّتًا خَيْرُ النَّاسِ، لأنه هو الأسير الذي يثني عليه الشاعر (أبو الشَّعب العبسي)، بل هو الممدوح والمخبر عنه بخير الناس، لكنه أحلَّ محلَّ الصفة التي كانت في الأصل خبرًا لاسم «إِنَّ» لدلالة معنى الكلام عليه، وكأنَّه قال: أَلَا إِنَّ خَالِدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ فِي حَالِي حَيَاتِهِ وَمَمَاتِهِ (أَوْ فِي حَالِ كَوْنِهِ حَيًّا وَمَيِّتًا) خَيْرُ النَّاسِ، وهو أَسِيرٌ تَقِيْفٍ، وذلك لأنه وقع أسيرًا على يد يُوسُفَ بنِ عُمَرَ التَّقْفِييِّ<sup>(٢)</sup>. يقول المرزوقي في شرح الحماسة: «قوله حَيًّا وَهَالِكًا<sup>(٣)</sup> يجوز أن ينتصب على الحال والعامل فيه ما دلَّ عليه خير الناس، ويكون الكلام ثناءً على المخبر عنه بخير الناس»<sup>(٤)</sup>.

وهذه المسألة كذلك بيان لموافقة ابن جني على جواز مجيء الحال من المبتدأ، كما كان عليه مذهب سيويه<sup>(٥)</sup>، حيث أعرب لفظي «حَيًّا وَمَيِّتًا» حالًا منتصبًا متقدمًا على صاحبها من المبتدأ «خَيْرِ النَّاسِ» الذي صار اسم «إِنَّ»، وجعلهما عاملها، كما كان خبر «إِنَّ» الذي هو «أَسِيرٌ تَقِيْفٍ» صاحبها، خلافًا للجمهور الذين زعموا منع ذلك؛ لبعض حججهم المشهورة استعرضها عباس حسن في النحو الوافي بقوله: «ولا قيمة للاعتراض على مجيء الحال من المبتدأ، أو من اسم النَّاسِ، أو مما ليس فاعلاً، أو مفعولاً به، أو نحوهما؛ ذلك؛ لأنَّ من يرفضونه لا يرفضونه للسبب القويم الصحيح، وهو: عدم الاستعمال العربي الأصيل، وإثما يرفضونه؛ لأنه لا يتفق مع مظهر من مظاهر السلطان الذي وهبوه للعامل، كأن يقولوا في منع مجيء الحال من المبتدأ: إنَّ العامل في المبتدأ معنوي؛ هو: "الابتداء"، فلو

(١) يُنظَر: ابن السراج، "الأصول في النحو"، ج ١/١٥٣، (بتصرف). والسيرافي، "شرح كتاب سيويه"، ج ١/١١١،

(بتصرف). وابن الأثير، أبو السعادات، "البدیع في علم العربية"، ج ١/٢٠١. وابن الحَبَّاز، "توجيه اللَّمع"، ص ٢٠٦.

(٢) يُنظَر: محمد بن أیدمر، "الدَّرُّ الفريد وبيت القصید"، تحقيق: د. كامل سلمان الجبوري، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، (ط ١: ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م)، ج ٧/٣٧٦.

(٣) «حَيًّا وَهَالِكًا»: هكذا ورد في "شرح ديوان الحماسة" للمرزوقي، ص ٦٥٤، وكذلك عند أبي زكريا التبريزي في شرحه لها، ج ١/٣٨٤. وأما في "التنبيه على شرح مشكلات الحماسة"، لابن جني، فهو بـ "حَيًّا مَيِّتًا" كما هو أعلاه ص ٣١٥، وكذلك في معظم الكتب.

(٤) المرزوقي، "شرح ديوان الحماسة"، ص ٦٥٤.

(٥) يُنظَر: سيويه، "الكتاب"، ج ٢/١٢٢-١٢٤. والسيرافي، "شرح كتاب سيويه"، ج ٢/٤٥١-٤٥٢.

جاءت الحال من المبتدأ لكان المبتدأ هو عاملها؛ فينشأ من هذا عاملان مختلفان، أحدهما عامل في الحال، والآخر عامل في صاحبها، مع أنّ العامل عندهم في الحال لا بدّ أن يكون هو نفسه العامل في صاحبها أيضاً...، والغريب أنّ المأثور الكثير من كلام العرب الخالص لا يوافقهم، ولا يؤيدهم، مع كثرته بدليل صحة قولهم: *أَعْجَبَنِي عَطَاءُ الْمُحْسِنِ مُبْتَسِمًا، وَسَرَّيْنِي صَوْتُ الْقَارِي خَاشِعًا*. ولهذا يخالفهم بحق "سيبويه" وفريق معه... وإنّ ما يرفضونه ظاهراً صريحاً، يقبلونه على نية التأويل؛ فكأنّ مجرد النية يبيح الأمر المحظور المخالف لها، بالرغم من أنّ اللفظ الذي يؤولونه لن يتغيّر في ظاهره، وصريح الأسلوب لن يطرأ عليه تبديل، وهذا موضع من مواضع الشكوى، ولعلّه السبب الذي حمل بعض النحاة المحققين؛ كالرّضي على رفض اعتراضهم، ونبذ رأيهم المخالف رأي سيبويه، كما جاء في الخصري ج ١، والصّبّان وغيرهما في باب الحال عند بيت ابن مالك: "وعامل ضمن معنى الفعل، لا..."، وعلى أن يقول: "إنّ رأي سيبويه هو الحقّ، ولا ضرورة تدعو للرأي المخالف". وإذا كان المحظور يباح بمثل هذه النية وجب ترك الناس أحراراً في محاكاة الكثير المأثور من الكلام العربيّ الصّحيح، وفي القياس عليه، ومن شاء بعد ذلك أن يتأول فيفعل، فلمهمّ هو ترك اللفظ على حاله الظاهر الموافق للوارد، ومن حمل نفسه بعد ذلك مشقّة التأويل، فهو حرّ، وإن كانت المشقّة بغير فائدة<sup>(١)</sup>.

**والوجه الثالث:** زعمه بجواز انتصاب لفظي «حياً وميتاً»، على الحال من الضّمير في «أسير»، تقديره: *خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ*، لأنّه هو نفسه الممدوح بخير الناس في حياته ومماته، فبهذا يكون هو كذلك عاملاً لهما، لما يدلّ عليه من معنى الفعل، وفي الوقت نفسه يقع في محلّ صاحب الحال لهما، وكأنّه يقول: *إِنَّ خَالِدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ خَيْرُ النَّاسِ حَيًّا وَمَيِّتًا*. أو يكون صاحبها هو قوله: «*فِي السَّلَاسِلِ*» الواقع في قافية البيت وعجزه، كما زعم أبو الفتح - فبذلك يكون تقدير الكلام: *إِنَّ خَالِدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ خَيْرُ النَّاسِ حَيًّا وَمَيِّتًا مُقَيَّدًا بِالسَّلَاسِلِ عِنْدَهُمْ*. وهذا من باب جواز مجيء عامل الحال من الضّمير، أو حذفه، كما هو مذهب سيبويه وجمهور النحويّين<sup>(٢)</sup>.

(١) عبّاس حسن، "التحو الوافي"، دار المعارف، (ط ١٥: د.ت)، ج ٢/٣٦٤.

(٢) يُنظر: سيبويه، "الكتاب"، ج ١/٣٤٣. وأبو محمّد السّيرافي، "شرح أبيات سيبويه"، تحقيق: د. محمّد عليّ الريح هاشم، وراجعته: طه عبد الرّؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة - مصر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ن)، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م، ج ١/١١٨. والرّخشري، "المفصل في صنعة الإعراب"، ص ٩٣.

والوجه الإعرابي الرابع عنده: جعل «عِنْدَهُمْ» منصوبًا على الحال جوارًا من لفظ «أَسِيرٍ»، فإذا كان ذلك كذلك فيكون عامل «عِنْدَهُمْ» هو ما دلّ عليه أسير تَقْيِفٍ من دلالة من هو خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ - كما سلف بيانه - لَدَا يأتي تقديره على: أَنَّ أَسِيرَ تَقْيِفٍ خَيْرُ النَّاسِ عِنْدَهُمْ، أي: «حَاضِرًا لَهُمْ وَقَرِيبًا مِنْهُمْ»<sup>(١)</sup>، ومثل هذا قوله: لَأَنْتَ أَصْدَقُ النَّاسِ قَائِلًا<sup>(٢)</sup>، فأفاد هذا التأويل أَنَّ خَالِدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَسِيرَهُمْ وَحَاصِلٌ بِحَضْرَتِهِمْ<sup>(٣)</sup>. وهذا دلالة على جواز مجيء الظرف حالًا عند النحويين بلا خلاف<sup>(٤)</sup>.

والوجه الإعرابي الخامس: يرى ابن جني جواز «في السَّلَاسِلِ» أن يكون في موضع نصب على الحال من لفظ «أَسِيرٍ» نفسه، أي أنه هو العامل فيها، فيكون صاحب الحال الظرف الذي قبله الذي هو «عِنْدَهُمْ»، وكأنَّ تأويل قول الشاعر هو: أَنَّ أَسِيرَ تَقْيِفٍ عِنْدَهُمْ مُقَيَّدًا فِي السَّلَاسِلِ. أمَّا الوجه الإعرابي السادس: فهو جعل «في السَّلَاسِلِ» حالًا منتصبًا جوارًا من الضمير في «أَسِيرٍ» الذي هو خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ المخبر عنه بخير الناس، حيث إنَّه العامل له؛ لما يدلّ عليه من معنى الفعل، على أن تتعلّق هي بالظرف الذي قبلها، أيضًا، الذي هو «عِنْدَهُمْ»، فيكون صاحبًا لها، وكأنَّ الشاعر يقول: إِنَّ خَالِدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عِنْدَهُمْ مُقَيَّدًا بِالسَّلَاسِلِ.

وأما الوجه الإعرابي السابع فهو انتصاب «عِنْدَهُمْ» على الحال جوارًا من الضمير في قول الشاعر «في السَّلَاسِلِ»، تقديره: «المُقَيَّدُ» لأنَّ اسم المفعول يشبه الفعل في العمل، فيعمل في الحال التي هي الظرف، وإن كان جامدًا غير متصرفٍ، فبذلك يكون تأويل كلام الشاعر ب: إِنَّ خَيْرَ النَّاسِ الْمُقَيَّدُ بِالسَّلَاسِلِ عِنْدَهُمْ، أي: حَاضِرًا لَهُمْ، وَحَاصِلًا بِحَضْرَتِهِمْ.

#### المسألة الرابعة: الحال المؤكدة

- (١) المرزوقي، "شرح ديوان الحماسة"، ص ٦٥٤.
- (٢) يُنظَر: ابن جني، "التنبيه على شرح مشكلات الحماسة"، ص ٣١٦.
- (٣) يُنظَر: المرزوقي، "شرح ديوان الحماسة"، ص ٦٥٥.
- (٤) يُنظَر: ابن الصائغ، "اللمحة في شرح الملحة"، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، المملكة العربية السعودية، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، (ط: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م)، حاشية الكتاب، ج ١/٣٨١. وأبو حيان الأندلسي، "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، ج ٣/١٥٨٩، ١٥٩٠. و"التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل"، ج ٩/١١٧، ١١٩. وابن قاسم المرادي، "توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك"، ج ٢/٧١١، ٧١٢.

تبه ابن جني على ذلك في قول الشاعر<sup>(١)</sup>: [الطويل]

إِذَا كُنْتَ رَبًّا لِلْقُلُوصِ فَلَا تَدْعُ \* رَفِيقَكَ يَمْشِي خَلْفَهَا غَيْرَ رَاكِبٍ

وقال: "غير راکب: حال مؤكدة؛ لأنه إذا مشى خلفها فهو غير راکب لا محالة..."<sup>(٢)</sup>.

ذهب ابن جني، في هذا البيت، إلى أنّ «غَيْرَ رَاكِبٍ» الواقع في عجز البيت، حالٌ مؤكدة؛ أي: منصوبة من العامل «يَمْشِي»، أي ما تضمنه من ضمير الغائب المستكن الذي هو الفاعل، ويكون صاحبها هو «رفيق»؛ لأنه هو مَنْ وقع عليه الطلب بمنعه من المشي خَلْفَ الْقُلُوصِ غير راکبٍ عليها، إذًا، فالحال في البيت مؤكدة لعاملها السابق عليها في المعنى، وهو في معنى الفعل، لأنّ عدم الرّكوب يفيد المشي، فمعناه مؤكّد لمعنى عاملها، ذلك لأنّ الحال المؤكّدة يُسْتَفَادُ معناها من صريح لفظ عاملها<sup>(٣)</sup>، وكأنّ أصل كلام الشاعر: لَا تَدْعُ رَفِيقَكَ خَلْفَ الْقُلُوصِ مَاشِيًّا؛ لأنّ المشي يفيد عدم الرّكوب كذلك، ومعلوم أنّه إذا مشى الشخص لا يكون إلّا غَيْرَ رَاكِبٍ، إذًا فالمعنى واحد، وكأثما جاءت فصلة فليس هناك داعٍ إلى تكرارها؛ لأنّها تؤكّد معنى العامل فقط.

فهذا على نظير ما ذهب إليه ابن جني في الخصائص في قولهم: أَخَذْتُهُ بِدِرْهَمٍ، قال: «هذه أيضًا حال مؤكدة، ألا ترى أنّ تقديره: فزاد الثمن صاعدًا، ومعلوم أنّه إذا زاد الثمن لم يكن إلّا صاعدًا... لأنّ صاعدًا ناب في اللفظ عن الفعل الذي هو زاد»<sup>(٤)</sup>.

### المسألة الخامسة: نصب المصدر على الحال [وقوع الحال مصدرًا]:

وقد تبه أبو الفتح إلى هذا في قول الشاعر<sup>(٥)</sup>: [الطويل]

فَلَمَّا أَعَادَتْ مِنْ بَعِيدٍ بِنْظَرَةٍ \* إِلَيَّ التِّفَاتَا أَسْلَمَتْهُ الْمَحَاجِرُ

- (١) الشاعر هو حاتم بن عبد الله الطائي. يُنْظَرُ: ابن جني، "التنبيه على شرح مشكلات الحماسة"، ص ٣٨٣.
- (٢) ابن جني، "التنبيه على شرح مشكلات الحماسة"، ص ٣٨٣.
- (٣) يُنْظَرُ: جلال الدين السيوطي، "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع"، ج ٢/٣١٩.
- (٤) ابن جني، "الخصائص"، ج ٢/٢٦٨.
- (٥) نسبه صدر الدين البصريّ إلى "جميل بن معمر العذري"، يُنْظَرُ: "الحماسة البصريّة"، تحقيق: مختار الدين أحمد، بيروت، عالم الكتب، ج ٢/١٢١.
- (٦) ابن جني، "التنبيه على شرح مشكلات الحماسة"، ص ٣٩٧.

قائلاً: "يجوز أن تكون الباء في «بنظرة» زائدة، أي: أعادت نظرةً إليّ، ونصب «التفتأت» على الحال، أي: ملتفتة»<sup>(١)</sup>.

ذهب ابن جنيّ مذهب سيبويه في تحليله لفظ «التفتأت» في بيت الشعر الوارد بصيغة المصدر إلى جواز نصبه على الحال؛ ليكون في معنى اسم الفاعل، وكأنّ الشاعر يقول: لما أعادت نظرتُها من بعيدٍ إليّ مُلتفتَةً أسلمتُهُ المحاجر<sup>(٢)</sup>. فبهذا التقدير يكون عاملها هو فعل «أعادت»، أمّا صاحب الحال فيكون الضمير المستتر فيه في محلّ رفع فاعل تقديره «هي».

ورأي أبي الفتح في المسألة موافق لما ذهب إليه سيبويه في الكتاب "باب ما ينتصب من المصادر لأته حال وقع فيه الأمر فانتصب لأته موقوع فيه الأمر"<sup>(٣)</sup>، وتابعه الزجاج في ذلك<sup>(٤)</sup>، والجمهور<sup>(٥)</sup>، حيث زعم أنّ المصدر إذا كان حالاً يكون في موضع اسم الفاعل، وقد مثل لذلك قوله: «وذلك قولك: قتلته صبراً، ولقيته فجاءةً ومفاجأةً، وكفاحاً ومكافحةً، ولقيته عياناً، وكلمته مشافهةً، وأتيته ركضاً، وعدواً ومشياً، وأخذت ذلك عنه سمّاً وسماعاً. وليس كلُّ مصدرٍ، وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع؛ لأنّ المصدر ههنا في موضع فاعلٍ إذا كان حالاً، ألا ترى أنّه لا يحسن: أتانا سرعةً ولا أتانا رجلةً، كما أنّه ليس كلُّ مصدرٍ يُستعمل في بابٍ سقياً وحمدًا. واطرد في هذا الباب الذي قبله لأنّ المصدر هناك ليس في موضع فاعلٍ»<sup>(٦)</sup>. وكأنّه قال: أتيتُهُ ماشياً وراكضاً وعادياً، إلخ، ويبيّن أنّ ذلك ليس بقياس مطرد، وإنّما يُستعمل فيما استعملته العرب، لأنّه شيءٌ وُضع في محلّ غيره<sup>(٧)</sup>.

وقد خالفه في ذلك أبو العباس [المبرد] ذاهباً إلى جواز ذلك في كلّ شيءٍ دلّ عليه الفعل، أي: أنّه يجوز عنده أن يُقال: أتانا سرعةً، وأتانا رجلةً، مُدعياً أنّ ذلك إنّما يُنصبُ بالفعل المقدّر، كأنّه قال: أتانا يسرعُ سرعةً، ويرجلُ رجلةً، وزاعماً إنّ هذا القياس من التحوّين<sup>(٨)</sup>. والأخفش كذلك ذاهباً إلى أنّه

(١) ابن جنيّ، "التنبيه على شرح مشكلات الحماسة"، ص ٣٩٧.

(٢) يُنظر: المرزوقي، "شرح ديوان الحماسة"، ص ٨٧٢.

(٣) سيبويه، "الكتاب"، ج ١/٣٧٠.

(٤) يُنظر: أبو سعيد السيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ج ٢/٢٥٧-٢٥٨.

(٥) يُنظر: ابن عقيل، "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك"، ج ٢/٢٥٣.

(٦) سيبويه، "الكتاب" ج ١/٣٧٠-٣٧١.

(٧) يُنظر: أبو سعيد السيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ج ٢/٢٥٨.

(٨) يُنظر: أبو سعيد السيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ج ٢/٢٥٨، (بتصرف).

منصوب على المصدرية والعامل فيه محذوف، فهذا تكون الحال عنده وعند المُبرِّد هي العامل المحذوف المقدر، لا المصدر الصريح المذكور<sup>(١)</sup>. وإلى هذا الرأي ذهب الكوفيون غير أن الناصب عندهم هو الفعل المذكور بتأويله بفعل من لفظ المصدر<sup>(٢)</sup>. لذا يكون ناتج هذه المسألة باختلاف مذاهبهم المتشعبة هذه على النحو الآتي:

أولاً: مذهب سيبويه وابن جني والزجاج وجمهور النحويين: نصب المصدر على الحال؛ لوقوع الأمر عليه، أي: لكونه في موضع الفاعل ودلالته، والتقدير: أعادت نظرتها من بعيدٍ إلى مُلتفتةً. (قياساً غير مطرد).  
ثانياً: مذهب الأخفش والمُبرِّد: نصب المصدر حالاً على المصدرية، لكون الحال هي العامل [الفعل] المحذوف، والتقدير: أعادت نظرتها من بعيدٍ إلى تلتفتت التفتاً.  
ثالثاً: مذهب الكوفيين: النصب على المصدرية بتأويل الفعل المذكور إلى فعل من لفظ المصدر، والتقدير: التفتت نظرتها من بعيدٍ إلى التفتاً.

#### الخاتمة

وعقب جولة علمية في دراسة مسائل «الحال» النحوية في كتاب ابن جني "التنبيه على شرح مشكلات الحماسة"، ومناقشتها بذكر آرائه فيها وترجيحها، فقد توصلت إلى جملة من النتائج أهمها:

- ١- رأى ابن جني جواز تقدير الحال بعد العامل والمعمول له وإعطاء ما بعدهما حركتها للمجاورة، وذلك على مذهب سيبويه.
- ٢- موافقة ابن جني مذهب سيبويه وجمهور النحويين على جواز حذف عامل الحال أو إضماره.
- ٣- وافق ابن جني سيبويه على جواز مجيء الحال من المبتدأ خلاقاً لما ذهب إليه الجمهور في منع ذلك.
- ٤- أنه يجوز مجيء الظرف حالاً باتفاق الجمهور.
- ٥- أنه يجوز نصب المصدر على الحال؛ لوقوع الأمر عليها، أي وقوع الحال مصدراً لكونها في موضع الفاعل ودلالته، وذلك وفقاً لمذهب سيبويه، والزجاج، والجمهور. وخلاقاً لمذهب الأخفش والمُبرِّد الذي: نصب المصدر حالاً على المصدرية، لكون الحال هي العامل [الفعل] المحذوف. أما مذهب الكوفيين فهو: النصب على المصدرية بتأويل الفعل المذكور إلى فعل من لفظ المصدر.

(١) يُنظر: ابن عقيل، "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك"، ج ٢/٢٥٤.

(٢) يُنظر: ابن عقيل، "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك"، ج ٢/٢٥٤.

## التوصية

أوصي دارسي علوم اللغة العربية والباحثين في مجالاتها المختلفة، وبخاصة مجال النحو، بازدياد العناية بدراسة كتب ابن جني النحويّة المختلفة، وتفصّي تعقيباته وآرائه في مسائل الحال النحويّة فيها، ومقارنتها بآراء غيره من العلماء حولها في مصنّفاتهم المتشعبة.

## المراجع

- آدم متر. (د.ت.). الحضارة الإسلاميّة في القرن الرابع الهجري أو عصر التّهضة في الإسلام. (محمّد عبد الهادي أبو زيد، مترجم). دار الكتاب العربي.
- أبو البركات الأنباري. (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م). نزهة الألباء في طبقات الأدباء. (إبراهيم السّامرائي، محقق). مكتبة المنار.
- أبو حيّان الأندلسي. (١٤١٨هـ/١٩٩٨م). ارتشاف الضّرب من لسان العرب. (رجب عثمان محمّد، محقق؛ رمضان عبد التّوّاب، مراجع). مكتبة الخانجي.
- أبو حيّان الأندلسي. (١٤١٨-١٤٣٤هـ/١٩٩٧-٢٠١٣م). التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل. (حسن هندراوي، محقق). دار كنوز إشبيليا.
- أبو سعيد السّيرافي. (٢٠٠٨م). شرح كتاب سيبويه. (أحمد حسن مهدي وعليّ سيّد عليّ، محققان). دار الكتب العلميّة.
- أبو عليّ الفارسي. (١٣٨٩هـ/١٩٦٩م). الإيضاح العضدي. (حسن شاذلي فرهود، محقق). كلية الآداب - جامعة الرّياض.
- أبو محمّد السّيرافي. (١٣٩٤هـ/١٩٧٤م). شرح أبيات سيبويه. (محمّد عليّ الريح هاشم، محقق؛ طه عبد الرّؤوف سعد، مراجع). مكتبة الكليات الأزهرية ودار الفكر للطباعة والنّشر والتّوزيع.
- ابن الأثير، أبو السّعادات. (١٤٢٠هـ). البديع في علم العربية. (فتحي أحمد عليّ الدّين، محقق). جامعة أم القرى.

- ابن الجوزي. (١٤١٢هـ/١٩٩٢م). المنتظم في تاريخ الأمم والملوك. (محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، محققان). دار الكتب العلمية.
- ابن الحَبَّاز. (١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م). توجيه اللّمع. (فايز زكي محمد دياب، محقق). دار السلام للطباعة والنّشر والتّوزيع والترّجمة.
- ابن السّراج. (د.ت.). الأصول في النّحو. (عبد الحسين الفتلي، محقق). مؤسّسة الرّسالة.
- ابن الصّائغ. (١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م). اللّمحة في شرح الملحة. (إبراهيم بن سالم الصّاعدي، محقق). عمادة البحث العلميّ بالجامعة الإسلاميّة.
- ابن النّديم. (١٤١٧هـ/١٩٩٧م). الفهرست. (إبراهيم رمضان، محقق). دار المعرفة.
- ابن جنّي. (١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م). التّنبية على شرح مشكلات الحماسة (إعراب الحماسة). (حسن محمود هنداي، محقق). وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة.
- ابن جنّي. (د.ت.). اللّمع في العربية. (فائز فارس، محقق). دار الكتب الثّقافية.
- ابن جنّي. (١٤٠٦هـ/١٩٨٦م). المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. (عليّ النّجدي ناصف وآخرون، محققون). دار سركين للطباعة والنّشر.
- ابن خلكان. (١٩٠٠م). وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان. (إحسان عباس، محقق). دار صادر.
- ابن عقيل. (١٤٠٠هـ/١٩٨٠م). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. (محمد محيي الدّين عبد الحميد، محقق). دار التّراث ودار مصر للطّباعة.
- ابن قاسم المرادي. (١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. (عبد الرّحمن عليّ سليمان، محقق). دار الفكر العربيّ.
- ابن هشام. (د.ت.). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. (يوسف الشّيخ محمّد البقاعي، محقق). دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع.

- انتصار عثمان إبراهيم. (١٤٣١هـ/٢٠١٠م). القضايا الصوتية والدلالية في كتاب المحتسب لابن جني: دراسة وصفية وتحليلية في ضوء علم اللغة الحديث [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة أم درمان الإسلامية.
- البُخترِي. (١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م). الحماسة. (محمد إبراهيم حُور وأحمد محمد عبيد، محققان). هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث.
- بدر الدين الزركشي. (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م). المنثور في القواعد الفقهية. (تيسير فائق أحمد محمود، محقق). وزارة الأوقاف الكويتية.
- جلال الدين الشُّيُوطي. (د.ت.). بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. (محمد أبو الفضل إبراهيم، محقق). المكتبة العصرية.
- جلال الدين الشُّيُوطي. (د.ت.). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. (عبد الحميد هنداوي، محقق). المكتبة التوفيقية.
- حسام النعيمي. (١٩٨٠م). الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني. دار الرشيد للنشر.
- الخطيب البغدادي. (١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م). تاريخ بغداد. (بشار عواد معروف، محقق). دار العرب الإسلامي.
- الخطيب التبريزي. (د.ت.). شرح ديوان الحماسة. دار القلم.
- الخليل بن أحمد الفراهيدي. (١٤١٦هـ/١٩٩٥م). الجمل في النحو. (فخر الدين قباوة، محقق).
- الذَّهَبِي. (١٤١٣هـ/١٩٩٣م). تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. (عمر عبد السلام التدمري، محقق). دار الكتاب العربي.
- الزَّخَشَرِي. (١٩٩٣م). المفصل في صنعة الإعراب. (علي بو ملح، محقق). مكتبة الهلال.

- سيبويه. (١٤٠٨هـ/١٩٨٨م). الكتاب. (عبد السلام محمد هارون، محقق). مكتبة الخانجي.
- صدر الدين البصريّ. (د.ت.). الحماسة البصريّة. (مختار الدين أحمد، محقق). عالم الكتب.
- عبّاس حسن. (د.ت.). النّحو الوافي. دار المعارف.
- الفيرُوزآبادي. (١٤٢١هـ/٢٠٠٠م). البلغة في تراجم أئمة النّحو واللّغة. دار سعد الدين للطباعة والنّشر والتّوزيع.
- القفطي. (١٤٠٦هـ/١٩٨٢م). إنباه الرّواة على أنباه النّحاة. (محمد أبو الفضل إبراهيم، محقق). دار الفكر العربيّ ومؤسّسة الكتب الثّقافيّة.
- محمد بن أيّدمر. (١٤٣٦هـ/٢٠١٥م). الدّرّ الفريد وبيت القصيد. (كامل سلمان الجبوري، محقق). دار الكتب العلمية.
- المرزوقي. (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م). شرح ديوان الحماسة. (غريد الشّيخ، محقق). دار الكتب العلميّة.
- ياقوت الحموي. (١٤١٤هـ/١٩٩٣م). معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب. (إحسان عباس، محقق). دار الغرب الإسلاميّ.